Arabic Renewal Journal **مجلة التجديد العربي**

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمي للتجديد العربي العدد الاول / يناير2023

ISSN Online 2697-2026 **ISSN Print 2792-7369**

مشهد ديمومة التردي والتراجع ومعطيات التعليم العالي في الوطن العربي عام 2033

أ.د. مازن الرمضاني*

مقدمة

أهمية البحث

قد نتفق على أن التغيير يُعد خاصية أساسية تزامنت مع الإنسان عبر مختلف مراحل تطوره الحضاري. بيد أن ظاهرة/ عملية التغيير لا تلغي أن سرعته قد اختلفت باختلاف نوعية التطور الحضاري للمجتمعات. إن هذا الاختلاف قد أفضى إلى أن يحتضن العالم مجتمعات أما متقدمة، أو سائرة في طريق النمو، أو متأخرة، أو متخلفة.[1]

إن التباين الحضاري لمجتمعات عالم اليوم لا يلغي إن مخرجات ظاهرة/عملية التغيير في عالم اليومأدت بهذه المجتمعات كافة إلى أن تجابه بتحديات غير مسبوقة. ويعبر المستقبلي الأمريكي، الفن توفلر، عنها بقوله: " إننا نمر بفترة بدا يتفكك فيها كل هيكل للسلطة الذي كان يجمع العالم بعضة ببعض . وثمة هيكل للسلطة يختلف اختلافا جذريا أخذ الآن في التشكل. ويحدث هذا على كل مستوى من مستويات المجتمع الإنساني... وثمة دافع للاعتقاد أن القوى التي تهز السلطة الآن... سوف تصبح أشد ضراوة وأكثر تأثيرا في السنوات القليلة القادمة." [2]

وحيال هذه التحديات تتباين مواقف المجتمعات، وصناع قراراتها، فضلا عن سبل تعاملها واياها. فبينما راح بعضها إلى الانطلاق من رؤية علمية وحضارية، استمر بعضها الآخر يتبنى أسلوب من التفكير، ونوع من الآداء، ينتمي إلى زمان مضى ولا يعود. ولعل من بين أبرز المتغيرات التي أفضت إلى هذا التباين هو تنافر المواقف العملية الذي تتبناه المجتمعات المعاصرة حيال مبدأ العلم في خدمة ارتقاء المجتمع، ومن ثم حيال المستقبل.

ولنتذكر هنا أن المجتمعات التي تتميز بخاصية الحراك وينتشر فيها النزوع نحو بناء / صناعة/ مستقبلها هي تلك التي تدرك أن بين العلم وصناعة المستقبل تقوم علاقة طردية موجبة. فالعلم يؤدي الى تراكم المعرفة. وتراكم المعرفة يفضي إلى بناء القدرة على الفعل بمعناها الشامل، وهذه القدرة تمهد السبيل للارتقاء الحضاري، ومن ثم تأمين المستقبل المرغوب فيه. وعلى خلاف هذه المجتمعات المتحركة تتميز المجتمعات الراكدة، أو التي تحولت إلى حالة الركود، بما يفيد أن العلم يحظى عمليا بموقع أدنى في سلم أولويات حكوماتها بالمقارنة مع الأهمية الخاصة المعطاة مثلا للبناء العسكري، والأمن الداخلي، والخارجي، وسواهما.

وغني عن البيان، أن الآلية الأساسية لإنتاج العلم تكمن في البحث العلمي، سواء أكان هذا أساسيا أم تطبيقيا، وإن هذا الإنتاجي تم داخل مؤسسات متعددة ومتنوعة. وتعد الجامعات ومراكز الأبحاث فيها من أهمها، سيما وأن البحث العلمي، الذي يعد أحد أهم الواجبات التي يضطلع بها أعضاء هيئات التدريس، يشكل أحد أضلاع مثلث الوظائف التي تنجزها الجامعات، وهي وظائف التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع. ونرى أن كيفية إنجاز وظيفة البحث العلمي تتأثر بمداخلات نابعة أصلا من داخل المجتمع، وأن نوعية مخرجاتها تفضي آما إلى دعم هذه الوظيفة والارتقاء بها، وآما إلى العكس، بل وحتى إلغائها عمليا.

---

[1] منذ القدم، والدول تتباين من حيث نوعية قدراتها الموضوعية والذاتية، ومن ثم تأثيرها السياسي الدولي بالضرورة. لذا ذهب باحثون في السياسة (العلاقات) الدولية إلى محاولة تصنيف الدول إلى مستويات متعددة ومتباينة انطلاقا من مضامين معايير مختلفة، ومنها مثلا مجمل قدراتها الموضوعية والذاتية على الفعل، أو بعض هذه القدرات، أو أنماط سلوكها، أو التوجهات العامة لسياستها الخارجية وغير ذلك. انظر مثلا:كتابنا. (1991). السياسة الخارجية. دراسة نظرية، (بغداد: مطبعة دار الحكمة) ص ص258-231.

ونرى أن التصنيف، الذي ينطلق من مجمل القدرات الموضوعية والذاتية للدول هو الذي يتيح تصنيفها على نحو يتماهى مع واقعها الموضوعي. لذا تتوزع عندنا الدول المعاصرة خماسيا إلى: دول عظمى، وكبرى، ومتوسطة،وصغرى،وصغيرة. انظر

[2] انظر. الفين توفلر. (1992). تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة. ترجمة د. فتحي بن نشوان .(طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والتوزيع)، ص، ص 15,17.

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

ويفيد عنوان بحثنا أنه في دراسات المستقبلات. ويشير التطور العالمي لهذه الدراسات، ومنذ الآخذ بها منتصف القرن الماضي، إلى أنها أضحت مجدية علميا وعمليا، سيما بعد أن صارت أهدافها أعمق وضوحا، ومقارباتها المنهجية أكثر تطورا، والاستجابات الرسمية والمجتمعية لها أكثر انتشارا. ومن هنا قيل:"... إن المجتمع الذي لا يفكر في المستقبل ولا يعمد إلى الاستعداد له لا يكون له مستقبل بالضرورة." [3]. ومما ساعد على ذلك تبلور رؤية حضارية لدى المستقبليين قوامها أن الزمان يعبر عن سيرورة متجددة. فالماضي يصبح حاضرا، والحاضر يصير مستقبلا، والمستقبل يعود ليصبح حاضرا، ومن ثم ماضيا. وهكذا يمضي الزمان في رحلة لاتنكفأ، ولا تراوح، ولا تتراجع. فهو في رحلة نحو المستقبل لا مستقر لها.

بيد أن هذه الرحلة لا تعني أن المستقبل يعد قدرا محتوما لا مفر منه وعلينا انتظار قدومه ولأغير، وإنما هو حصيلة للإرادة الإنسانية الحرة والواعية، فهذه الإرادة هي التي تفضي إلى أن يقترن المستقبل أما بهذا المشهد أو ذاك. ومن هنا قيل وبحق:" إن الإنسان هو الكائن الوحيد الذي أصبح بالحرية مشروع امستقبلياواعيا وأصبح بالوعي مشروع امستقبلياحرا." [4]

وبالمشهد نقصد ذلك الاجتهاد العلمي المشروط، الذي يعمد إلى توظيف العلم والخيال العلمي لوصف كيفية تبلور المستقبلات البديلة لموضوع الاهتمام انطلاقا من وضع ابتدائي سابق من حيث الزمان أو راهن أو مفترض، اعتمادا على حقائق الماضي ومعطيات الحاضر المرئية الأكثر تأثيرا ويقينية في الحاضر وتختلف الأهداف المنشودة جراء هذا الاستشراف باختلاف الباحثين/ المستقبليين. فثمة من يكتفي بمجرد تناول مثالب أو محاسن مشاهد المستقبل تاركا المفاضلة بينها للراي العام وصناع القرار. وثمة من يذهب للمفاضلة فيما بينها كنوع من التوجيه غير المباشر للرأي العام ولصناع القرار أيضاً. وأخيرا ثمة من يدعو إلى تبني أحد مشاهد المستقبل، ويعمد إلى الترويج العملي له وإذكاء الوعي بشأنه باعتباره رافعة دافعة للتغيير والارتقاء الحضاري[5]

إشكالية البحث

في عام 2033 من المحتمل انفتاح المستقبل العربي على العديد من المشاهد الممكنة و/أو المحتملة وبمضامين متشائمة أو متفائلة أو تجمع بين الاثنين. ومع ذلك، نرجح اقترانه في هذا العام بمشهد ديمومة التردي والتراجع الحضاري. ولا يلغي ذلك أن بعض الدول العربية قد تكون بدأت رحلة الانتفال من مجموعة الدول المتأخرة إلى مجموعة الدول السائرة في طريق النمو.

وينبع ترجيح هذا المشهد، من أن عملية تغيير العالم، التي تلف العالم حاليا لا تسمح للدول المعاصرة بالانكفاء على ذاتها، وتتبنى سياسة العزلة الخارجية، كما كان الأمر يوماً مضى، ومن ثم تكون بمنأى عن مخرجات هذه العملية. بيد إنها، بالمقابل، لا تلغي الاحتمالية المرجحة لاستمرار امتداد بعض المعطيات السلبية للواقع السائد إلى الزمان الآتي .لذا، فإضافة إلى أن مخرجات عملية التغيير لا يمكن أن تتحقق بين ليلة وضحاها، ومن ثم تحتاج إلى فسحة طويلة من الزمان لكي يتحقق ما هو مرغوب فيه، لا يكون المستقبل بمعزل عن تأثير حقائق الزمان الذي مضى (أيالماضي)، ولا كذلك معطيات الزمان الذي يمضي (أي الحاضر). فالعلاقة بين ثلاثية ابعاد الزمان هي علاقة تفاعل وطيدة.

وعليه، ينطلقالمشهد، الذي ننصرف إلى البحث في مخرجاته،من مجموعة تلك الاختلالات الهيكلية العديدة التي جعلت العرب. فيالعموم، أسرى مخرجات واقع التردي والتراجع الحضاري، ومن ثم عمليا خارج عملية صناعة التاريخ[6].والارتقاء الحضاري.

فرضية البحث

انطلاقا من إشكاليته، يفترض هذا البحث أن امتدادالمعطيات الراهنةلمشهد ديمومة التردي والتراجع العربي إلى 2033 سيفضي، على الأرجح، إلى ان يكون الواقع العلمي العربي في هذا العام، هو الآخر،امتدادا لتأثير مخرجاتعموم هذهالمعطيات.

---

[3]انظر،كتابنا، دراسات المستقبلات واستشراف مشاهد المستقبل. (2020).(الجزائر: الموج الأخضر للنشر). ص؟

[4]انظر، حسن صعب. (1979). المقاربة المستقبلية للإنماء العربي. (بيروت: دار العلم للملايين). ص؟

[5]انظر. كتابنا، مصدر سبق ذكره، ص ص260-259.

[6]في معطيات هذا المشهد العربي المحتمل، انظر بحثنا،" مستقبل العرب في عام 2020: ثلاثة مشاهد. (2012)، مجلة قضايا سياسية، بغداد، العددان السابع والعشرون والثامن والعشرون.

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

أسئلة البحث

وللبرهنة على فرضيته،يعمد هذا البحث إلى الإجابة عن سؤالين أساسين، هما: أولا: ما المدخلات التي تفضي إلى آن يكونالمستقبل العربي في عام 2033مقترنا بمشهد ديمومة التردي والتراجع الحضاري؟وثانيا: كيف يحتملأن تكون معطيات مستقبل الواقع العلمي العربي في هذا العام، جراء مخرجات هذا المشهد؟

المقاربة المنهجية للبحث

للبرهنة على فرضية البحث ومن ثم الإجابة عن تساؤلاته، سيصار إلى توظيف مقاربة استشرافالاتجاه.

Trend(Extrapolation) كأحد المقاربات المستخدمة في دراسات المستقبلات. وباختصار تنطلق هذه المقاربة منحصيلة رؤية علمية مفادها أن التطور التاريخي لثمة موضوع معين يؤدي إلى اقترانهباتجاه (بمعنى مسار) محدد، وإن هذا الاتجاه في حالة ديمومتهمن حيث الزمان سيفضي إلى أن تكون الصورة المستقبلية لهذا الموضوع امتدادا لصورته في ماضي الزمان. ومن هنا تعمد هذه المقاربة إلىالانطلاق من تلك المتغيرات/ المعطيات الأكثرتأثيرا ويقينية في نوعية تطور هذا الموضوع فيالحاضر سبيلالاستشرافاتجاهاته ومن ثم استشرافأحد مشاهده أو مجموعة مشاهده في أحد أزمنة المستقبل.[7]

هيكلية البحث

تتأسس هذه الهيكلية، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، علىفقرتين تتناول كل منها أحدالسؤالين أعلاه وبالتتابع.

1.مدخلات مشهد ديمومة التردي والتراجع الحضاري العربي

. ابتداء،تجدر الإشارة إلى أن فاعلية أي دولة، أو مجموعة دول،إنما تنبع أولا وقبل كل شيء من تأثير عموم نوعية قدراتها، ومن ثم معطياتها، الداخلية. فحصيلة هذا التأثير هو الذي يحدد نوعية فاعليتها،التي تحدد بدورهانوعية فاعليتها الخارجية. وتجربة التاريخ تؤكد ذلك. فتوزع الدول المعاصرة إلى مستويات متباينة مرده توافرها على قدرات مختلفة. وتنتمي جل الدول العربية عمليا إلى مجموعة تلك الدولالمتأخرة والمتخلفة، ومن ثم محدودة التأثير عمليا.إن هذا الواقع العربي هوحصيلة لمخرجات اختلالات هيكلية أساسية ممتدة، وكالآتي:

1.1 الاختلالات الهيكلية العربية

ونقصد بهذه الاختلالات، تلك المعطيات التي استمر الجسد القومي العربي يعاني من مخرجاتها السلبية، والتي عطلت، ولا تزال تعطل، في العموم، من إمكانية الآخذ بالتغيير الايجابي سبيلا للارتقاء الحضاري بالواقع العربي. وعندنا تكمن أبرز هذه الاختلالات في تلك الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، و الأمنية، والسياسية الخارجية. ولا يتسع نطاق هذا البحث الدخول في تفاصيل تأثيراتها. لذا سنكتفي بالإشارة إلى جوهر كل منها، وباختصار.

1.1.1 الاختلالات الاقتصادية

تفيد هذه الاختلالات أن الواقع العربي يتأسس، في جانب منه، على خلفية اقتصاديه تتميز بخمس اختلالات هيكلية عميقة بنيوية، وتجارية، وغذائية، ومالية، فضلا عن عمل اقتصادي مشترك فاشل.

أولا، فأما عن الاختلالات البنيوية فهي تلك الناجمة عن تراجع الوظيفة الإنتاجية للاقتصاد العربي متمثلة في تراجع أهمية الصناعات التحويلية والزراعية، باعتبارهما أهم قطاعات الانتاج السلعي، لصالح صناعات أخرى غير انتاجية كالصناعات الاستخراجية والخدمات.

ثانيا، وأما عن الاختلالات التجارية، فهي تتعلق بتدني نسبة مساهمة التجارة العربية البينية، في إجمالي التجارة العربيةالدولي.إذ يُصنف حجم التبادل التجاري العربي بأنه من بين أضعف النسب في العالم حيث يتراوح (8-6%)،أو أنه

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

لا يتجاوز (7%) حسب خالد حنفي، الآمين العام لاتحاد الغرف العربية،بالمقارنة مع النسبة العالية للتجارة مع غير العرب، التي وصلت في عام 2020 إلى نسبة (91.0%)[8]. وجراء هذه الاعتمادية التجارية شبه المطلقة، كان على العرب تحمل أزمات مراكز الرأسمالية العالمية ومخرجات سياساتها الاقتصادية، فضلا عن إنها جعلت العرب، في العموم، أكثر استجابة للترهيب الاقتصادي، ومن ثم أقل قدرة على التفاوض من مركز القوة مع دول هذه المراكز.

ثالثا، وأما عن الاختلالات الغذائية، فمردها تراجع القدرة الإنتاجية المحدودة أصلا للقطاع الزراعي العربي وتزايد معدلات الطلب على السلع والمنتجات الغذائية المستوردة من قبل معظم الدول العربية. ومرد هذه الفجوة، مجموعة معوقات، كمحدودية الاستثمارات المالية، وشحة الموارد المائية المتجددة، ومحدودية المساحة المزروعة، هذا فضلا عن غياب وسائل الإنتاج الحديثة. وقد ادت هذه الاختلالات إلى أن يضحى الوطن العربي من بين أكثر المناطق في العالم عجزا عن ضمان أمنه الغذائي اعتمادا على الذات[9]، الآمر الذي اضفى دعما مضافا ومهما على أبعاد التبعية الخارجية العربية، وتعميق الاختراق الخارجي للعرب.

رابعا، وأما عن الاختلالات المالية، فهي ناجمة عن تأثير مدخلين أساسيين، أولهما، المديونية العربية الخارجية، التي استمرت عالية رغم تباينها من دولة عربية إلى آخري. ففي بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين بلغت هذه المديونية [10]، حسب لجنة الآمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الإسكوا)، نحو(1.4) تريليون دولار أمريكي في عام 2021. وبجانب هذه المديونية يتحمل العرب أيضاً أعباء خدمة هذه الديون، البالغة(40) مليار دولار[11]، والتي لا تُعد واطئة خصوصا بالنسبة للدول العربية متوسطة القدرة والفقيرة ماليا.

إن وقوع العرب في فخ المديونية الخارجية يكمن في انخراط الدول العربية ذات المديونية الخارجية في علاقات تبعية واسعة مع العديد من الدول الدائنة، فضلا عن فشل جل السياسات الاقتصادية العربية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة. فمضامينها غير الإنتاجية عموما متفاعلة مع تفاقم النزعة الاستهلاكية العربية، دفعا إلى استمرارية حاجة دول عربية إلى الاقتراض سبيلا لإشباع الحاجات الداخلية المتزايدة.

أما المدخل الثاني للاختلالات المالية، فهو يرتبط بالاستثمارات المالية العربية خارج الوطن العربي بأنواعها. ولغياب ارقام مؤكدة عن حجمها الكلي، لأسباب لها علاقة بعدم كشف الدول العربية المعنية عنها، يقدر الآمين العام للمستثمرين العرب، السفير جمال بيومي، أنها أكثر من (18000) مليار دولار[12].ويتمركز جل هذه الاستثمارات في الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوربي، هذا جراء تأثير مسببات اقتصادية كالاستثمار الآمن والتسهيلات المالية والمصرفية...الخ، وكذلك مسببات سياسية عربية ذات علاقة بإرادة تحديد اين ينبغي، أولا ينبغي، أن يذهبالاستثمار العربي. لذااستمرالاستثمار المالي العربي داخل الوطن العربي يتميزبمحدوديته. إذ أدى التأزم والتوتر، الذي صاحب جل العلاقات العربية البينية، إلى الحد من تدفق الاستثمارات العربية البينية. فبعد أن كانت قي عام 2008 تبلغ نحو (63)مليار دولار، أضحت في عام 2018 تساوي نحو(25.2) مليار دولار[13].وغني عن القول إن الحرص العربي على

---

[8]انظر، محمد الحميدي، " مستوى التبادل التجاري العربي من أضعف النسب في العالم". في الرابط التالي:
https://www.aawsat.com وكذلك انظر، عزة الراوي،" خسائر التجارة العربية البينية منذ عام 2011". في الرابط التالي:
https://www.albawabhnews.com/4250913

[9]انظر بالتفصيل، رباب علي جميل، " التبعية الغذائية العربية والآمن القومي العربي، الأسباب والآثار". في الرابط التالي:
https://www.meu.edu.jo/ libraryTheses/586778d099204_1.pdf

[10] نقلا عن
https://news.un.org/ar/story/2021/10/1086092

[11]نقلا عن،
https://sitejugaza.edu.ps/khindi:/files/2010/02/arabi_debt.doc_

[12]نقلا عن،
https://www.eremnews.com/news/3874178.htm
وانظر ايضاً،" الاستثمارات العربية تلحق السياسة". في الرابط التالي:
https://www.alkmayadeen.net-العربية-الاستثمارات تلحق- السياسة

[13]

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

محدودية الاستثمار داخل الدول العربية كان مدخلا مهما دعم الانكشاف الاقتصادي والمالي العربي، بمخرجاته السلبية، بعنصر مهم مضاف.

خامسا، فأما عن العمل الاقتصادي العربي المشترك فمخرجاته تفيد إنهكان خلال أكثر من نصف قرن، متواضعا في الآقل فتغليب التنمية القطرية على القومية جراء الانكفاء العربي على الذات القطرية هو أحد المدخلات الأساسية التي أدت إلى هذه المخرجات المتواضعة. إن هذا الانكفاء لم يؤد إلى أن تكون التنمية القطرية بمثابة البديل للتنمية القومية فحسب، وإنما أيضا إلى أمرين مهمين هما: تعطيل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، فضلا عن تكريس تبعية الاقتصادات العربية إلى الاقتصادات الرأسمالية. ويُرد هذا الواقع الممتد زمانا إلى غياب الرؤية الواضحة لكيفية الارتقاء بهذا التكامل إلى المستوى الذي يحقق أهدافه، هذا جراء عدة مدخلات، منها مثلا الاقتداء بتجارب تكاملية دولية، كتجربة الاتحاد الأوربي، لا تتماهى مع معطيات الواقع العربي، هذا فضلا عن تسيس العمل الاقتصادي العربي المشترك. لذا دخل العرب القرن الحادي والعشرين باقتصاد لا تسمح خصائصه الراهنة لهم التعامل الفاعل مع اقتصاداته.

وقد سبق للاقتصادي العراقي،د. حميدالجميلي، تحديد هذه الخصائص بعبارات دالة، قائلا: "... يدخل الاقتصاد العربي القرن الحادي والعشرين وهياكله الإنتاجية أكثر اعوجاجا، وقاعدته الاقتصادية أكثر تصدعا، وأسواره الآمنية أكثر انخفاضا. وعلاقاته الاقتصادية البينية أكثر تدهورا، وعلاقاته الاقتصادية مع العالم الخارجي أكثر تكاملا، واندماجه بالسوق العالمية من موقع متخلف أكثر عمقا، ومؤشراته أكثر تدهورا، وأمنه الاقتصادي أكثر انكشاف اواختراق او تبعية."[14]. ولا نرى أن خصائص هذا الاقتصاد قد طرأ عليها تغيير جذري، خلال العقدين السابقين من هذا القرن.

ويلخص، الاقتصادي العراقي د. حميد الجميلي، مجمل الواقع الاقتصادي العربي، قائلا: "ويمكن القول بأن مسيرة الاقتصاد العربي رغم كونها حافلة بالقرارات والاتفاقيات والمداخل والمؤسسات، إلا أن منجزات العمل الاقتصادي العربي المشترك ظلت متواضعة محدودة الوزن والآثر، ولم تجسد الارتباط العضوي بين الاقتصادات العربية، ولم تساعد على تخليص الاقتصادات العربية من اختلالاتها الهيكلية، ولم تساعد على بناء القاعدة الاقتصادية العربية الصلبة التي تشكل السياج الواقي للآمن الاقتصادي العربي، ولم تساعد على تخليص الاقتصاد العربي من أزمة تبعية بعض اقتصاداته للخارج وتحرير موارده من السيطرة الأجنبية. بل أن هذه المنجزات لم تساعد على تشكيل نظام اقتصادي عربي مستقل قائم على الاعتماد على الذات والتعامل مع الخارج من موقع التكافؤ لا التبعية. فضلا عن أن تلك المنجزات لم تتناسب وتلك الإمكانات القومية، كما لم تتناسب والطموحات القومية والآمال القومية المعقودة على مسيرة التكامل الاقتصادي الغربي، كما أن منجزات هذه المسيرة لم تتناسب حتى مع ما بذل من جهد ومال لانعقاد مؤتمراتها وندواتها، فجاءت المنجزات مخيبة للآمال القومية."[15]

2.1.1الاختلالات الثقافية العربية

بغض النظر عن استخداماتها اللغوية، لقد تم إدراك الثقافة، مفاهيميا، وعبر الزمان، بدلالات متعددة. ويحدد أحد الباحثين أن لهذا المفهوم أكثر من مئة تعريف. [16] وسواء تم إدراك الثقافة بهذه الدالة أو تلك، فغني عن البيان إنها تقوم على مكونات متعددة ومتشابكة ومعقدة تشمل كافة شؤون الحياة. ولإنها كذلك، فإنها تُعبر عن الخصائص الثابتة أوالهوية، التيتميز إحدى الآمم عن سواها. ويتماهى مفهومنا للثقافة مع تعريف المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية، الذي أنعقد في مدينة نيومكسيكو عام 1982، والذي عمد إلى تعريف الثقافة على إنها" التعبير عن السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية،التي يتميز بها مجتمع بعينه، أو فئة اجتماعية بعينها، وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة، كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات"[17]

---

[14]د. حميد الجميلي .(1997) . استشراف مستقبل الاقتصاد العربي في ظل المتغيرات الدولية (بغداد: بيت الحكمة، قسم الدراسات الاقتصادية)، ص. 48.

[15]انظر،د. حميدالجميلي، المشهد الاقتصادي العربي الراهن المستقبل واستشراف خيارات السيطرة على المستقبل. في الرابط التالي: . https://www
Researchgatenet.location/283577827_almshad_alaqtsady_alaraby_alrahan/links/56409e1208aec448fa5ff27d/almshad-alaqtsady -alaraby-alrahan.pdf

[16]انظر. د. سلطانالشاوي. (1998). " الثقافة القانونية ". في: كتاب: الثقافة. (بغداد: المجمع العلمي)، ص 95.

[17]نقلا عن، د. كامل محمد صالح عمران. (1994). " دور التنمية الثقافية قي التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة" في كتاب المستقبل الثقافي للعالم الإسلامي من خلال واقعه المعاصر. (الرباط: منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة).ص؟

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

وبهذا المعنى، للثقافة وظيفة محددة تكمن في إعانة المجتمع على التفاعل مع المعطيات المتجددة للحياة على وفق رؤية شاملة وأنماط سلوكية محددة. ولهذه الوظيفة تصبح الثقافة، من المنظور الاجتماعي، بمثابة اسلوب للحياة لاحد المجتمعات، الذي يُعبر عن خصوصيته النفسية والوجدانية والفكرية، فضلا عن تحيزاته القيمية وعلاقاته الاجتماعية[18].

ولدورها في التمييز بين المجتمعات، تجسد الثقافة، بالحصيلة ائتلافا فريدا بين الروحي، الذي يسمو على الواقع، وبين المادي الذي يلتصق بمعترك الحياة، وبين اللغة باعتبارها أداة التفكير والتواصل، وبين الكلمة، التي لا تقوم مقامها وسيلة مماثلة ولا تنوب عنها أداة مرادفة، والتي بها أصبح الإنسان إنسانا، وبين العمل بوصفه وسيلة للارتقاء، وبين الإنسان باعتباره ذهنا وعطاء فكر ومصد للإنتاج، وبين كل هذا والثقافة كأرض ووطن.

إن الوظيفة التي تؤديها الثقافة لا تلغي أن بينها والإبداع علاقة وطيدة، سيما وأن الإبداع هو الذي يحول دون أن تكون الثقافة ثقافة نصوص أو تأويل وإعادة إنتاج في عالم يتغير ويتجدد وينتشر فيه الإبداع على نحوٍ غير مسبوق. بيد أن الثقافة تصبح كابح اجادا للإبداع عندما يصار إلى توظيفها سياسيا لتقنين حرية الفكر وإعاقة التواصل الثقافي مع معطيات عالم اليوم وآفاقه الواسعة من ثم سبيلا لتعطيل الآخذ بالتليد والجديد (أي الأصالة والمعاصرة).

وتتميز كافة المجتمعات العربية بإنها مجتمعات تتجاور فيها الأضداد في الزمان والمكان. ومثال ذلك تجاور الإمية والتعليم، والحضارة والتخلف، والماضوية والمستقبلات، فضلا عن تجاور الحضارة الصناعية والصناعة الزراعية ...الخ. وقد ادى هذا التجاور المتنافر إلى اقتران الثقافة العربية بعدد من السمات كاتساع الظاهر والباطن، القول والفعل، وكذلك إلى بروز تيارات فكرية متضاربة داخل المجتمعات العربية وبمخرجات ساهمت في دخول العرب، ومنذ ربما سقوط بغداد في عام 1258 م في نفق التراجع الحضاري.

وقد أفضى التأثير الإيجابي الممتد للغة العربية والدين والتاريخ إلى أن يتوحد الوجدان القومي بالوجدان الروحي الديني، والوجدان الروحي الديني بالوجدان التاريخي. لذا لا مغالاة في القول إن الثقافة والهوية العربية استمرتا تشكلان الحقيقة الوحيدة التي ظلت ممتدة في حياتنا العربية.[19] وعلى الرغم من أهمية وظيفتها التاريخية،إلا أن الواقع العربي ينطوي موضوعيا على إشكاليات أدت مخرجاتها إلى إضعاف دور الثقافة العربية في الارتقاءالعلاقات البينية العربية-العربية وتعزيزها. وعندنا تكمن هذه المدخلات في الآتي:

1.2.1.1الآخذ بالثقافة القطرية

تقوم بين الأبداع والثقافة علاقة تفاعل وطيدة. فالإبداع هو الذي يحول دون أن تكون الثقافة مجرد ثقافة إعادة إنتاج في عالم أضحت فيه المعرفة تتجدد،والابتكار ينتشر وبسرعة غير مسبوقة. لذا تفقد الثقافة وظيفتها الإبداعية عندما تناط إدارتها بمؤسسات لا تتوافر على تلك الرؤية الحضارية الي تسهل توظيفها لدعم النهوض والارتقاء الحضاري. وتفيد مخرجات العمل الثقافيالعربي المشترك عبر الزمان الماضي، والذي استمرت مؤسسات رسمية عربيةذات مسميات متنوعة بإدارته،أن بين السلوك العربي واهداف ميثاق الوحدة الثقافية العربية لعام 1964 تقومفجوة شاسعة.ومما أدىإليها التركيز الممتد على الثقافات الوطنيةلأغراض دعم الشرعية السياسية متفاعلا مع عدم الالتزام ببنود هذه الاتفاقية، وبضمنه عدم دعم أليااتالمؤسسات الثقافية العربيةالمشتركة. فهذا الواقع لم يفض إلى أن يكون العرب أبعد عن تحقيق أهداف ميثاق هذه الوحدة فحسب، وإنما أيضا إلى أن يكون الآخذبالقطرية الثقافية مدخلا مضافا وداعما للتباين السياسي العربي.

---

[18]انظر، بحثنا. (1998). " الثقافة السياسية "في: كتاب الثقافة، مصدر سبق ذكره، ص 28.

[19]انظر أيضا، منح الصلح، الذي يقول:" ... إن الثقافة العربية هي أقوى ما في العربوأضعف ما في العرب في الوقت نفسه. ونفضل نحن أن نتحدث عن ناحية الضعف في ثقافتنا على ألا نشكك في جوانب قوتها. " انظر، تعقيبه على دراسة د. محي الدين صابر عن دور الجامعة العربية والأجهزة التابعة لها قي دعم الوحدة الثقافية العربية والتربوية، في كتاب:جامعة الدول العربية. الواقع والطموح.(1983).(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص 344.

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

2.2.1.1 دعم النزعة الماضوية العربية

إن تسخير الثقافة لغايات قطرية ادى إلى تبني سياسات عمدت، بصورة أو أخرى، إلى إعاقة التواصل الثقافي العربي مع معطيات عالم يتميز بالتغيير،واللايقين،والتعقيد،والتقلب، والغموض[20]، وبمخرجات لم تساعد، في العموم، على نشر الوعي بما يجري في العالم من تحولات كبرى بقدرما سهلت أيضا دعم النزعة الماضوية[21] المنتشرة أصلا بين العرب.إن هذه النزعة، التي تخشى على التليد وتتقوقع في داخلة، عطلت انتشار ثقافة تأخذ بالتليد والجديد (أيالأصالة والمعاصرة) معا. ونرى أن انتشار التقوقع على زمان مضى ولا يعود، افضى مثلا إلى مخرجات لم تؤد إلى تعطيل انفتاحنا على الثقافات الآخرى والتفاعل معها فحسب، وإنما أفضى إلى حالة من العجز عن دعم الارتقاءباستجابتنا إلى مستوى تحدياتحضارة وروح العصر الراهن.

3.2.1.1 تنافر مكونات الواقع الثقافي العربي

يتشكل هذا الواقع من مكونات تتسم تفاعلاتها، في العموم، بخاصية التنافر، ومرد ذلك ثمة مدخلات عربية. ولعل من بين أبرزها، تجاور الأضداد في الزمان والمكان،الذي يفيد به واقع التباين بين أكثرية أميه أبجدية وثقافية وأقلية متعلمة، ومن ثم تجاورالإمية مع التعلم، فضلا عن انتفاء العلاقة الطردية الموجبة بين التغيير المادي والتغيير الحضاري، ومن ثم تجاورالتحضر معالتخلف، ناهيك عن غياب الرؤية الموحدة حيالالزمان، ومن ثم تجاور الدعوة المستقبلية مع الدعوة الماضوية،وغير ذلك كثير. إن هذا التجاور المتنافر افضى، عبر الزمان الماضي، ليس فقط إلى اقتران الثقافة العربية بسمة أتساع الفجوة بين الظاهر والباطن،أي القول والفعل،فحسب، وإنما أيضا إلى بروز تيارات فكرية متناقضة.

وتجدر الإشارة إلى أن الانشغال الرئيسي لهذه التيارات الفكرية انصب على الأسباب التي تفضي بالعرب إلى الخروج من الكبوة الحضارية الطويلة، ومن ثم تحقيق النهضة العربية. وقد أفضى هذا الانشغال إلى انتاج فكري مهم لا تلغي أهميته تباين مرجعياته ولا الأدوات التي اريد بها أن تكون بمثابة الطريق لإلغاء تلك الكبوة والتراجع الحضاري العربي. وتقترنهذه التيارات الفكرية بثلاث اتجاهاترئيسية:

فأما عن الاتجاهالأول، فلقد رأى ان الخلاص يكمن عموما في العودة إلى التراث العربي-الإسلامي ، أي إلى الماضي، علما أن هذا الاتجاه يتوزع إلى مستويين[22]: الآول، وهو السلفي العقليأو التقليدي، الذي يدعو إلى العودة إلى الآصل والاقتداء بعقيدة السلف الصالح وأنماط اخلاقهم وسلوكهم سبيلا لتجديد الحياة الروحية للمسلمين، وأعاده التقدير لقيم العمل والاجتهاد...الخ. أما الثاني فهو السلفي الحركي أو المعاصر، الذي يأخذ بالتشدد والتطرف، ولا ينتهج النهج العقلي والروحي للمسلمين الأوائل، وإنما يعمل على أن يكون الدين سياسة، والشريعة حزبا، والاسلام حربا. ويختلف دعاة هذين المستويين في الغاية المنشودة من الرجوع إلى الماضي وتوظيفه. فبينما يتطلع الآجل إلى ترحيل الماضي المشرق إلى الحاضر للارتقاء به باتجاه البناء للمستقبل المرغوب فيه، يأخذ الثاني من الماضي سبيلا يفضي إلى تجميد الفكر، وعدم التخطيط من أجل المستقبل بدعوة أن هذا التخطيط ينطوي على الاعتداء على الذات الإلهية، وبحصيلة تجعل من الحاضر متقوقعا عند الماضي.

وأما الاتجاهالثاني، فهو الذي أدرك أن النهضة تكمن في تبني الثقافة والحضارة الغربية، والذي عبرعن ذاته في معطيات واقع عربي تمتد جذوره إلى القرن التاسع عشر، وخصوصا عندما عمد محمد علي باشا إلى بناء دولة حديثة في مصر على وفق النموذج الغربي. ويتجسد هذا الواقع في انفتاح، شبه شامل، لثمة دول عربية على الغرب الامريكي-الأوربي، ومن ثم انفتاح مماثل على الصعيد الثقافي تجسد مثلا في دور المؤسسات التعليمية والثقافية الغربية المنتشرة عربيا في الدفع نحو تبني الثقافة، ومن ثم اسلوب الحياة الغربية، كمرجعية ثقافية تمهد لإعادة صياغة العقل العربي. ومما دعم أيضا الانفتاح الثقافي العربي على الغرب بشقيه الغزو الثقافي للوطن العربي، والذي استمر يرمي إلى فرض اسلوب حياة

[20]وقد ذهبت وزارة الدفاع الأمريكية، ومنذ تسعينيات القرن الماضي إلى الاستعانة بمختصر يتشكل من الحروف الأولية للكلمات الإنكليزية، التي تعبر عن هذه المعطياتبالتتابع.وهذا المختصر هو (VUCA)، أي Volatile, Uncertain, Complex and Ambiguous.

[21]تتأسس هذه النزعة على رؤية فكرية- ثقافية قوامها القياس على ما سبق فقط وبدالة سحب ما كان من أنماط الحياة الماضية على ما هو كائن وكذلك على ما سيكون، ومن ثم رؤية الماضي بمثابة البديل للحاضر والمستقبل. انظر كتابنا: دراسات المستقبلات واستشراف مشاهد المستقبل، الفقرة 5.4.10، مصدر سبق ذكره، ص ص 486-453.

[22]انظر مثلا، المستشار محمد سعيد العشماوي. (1987). الإسلام السياسي، (القاهرة: مطبعة أطلس)، ص ص 137-130.

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

المجتمع الغربي، وبما يكرس التبعية الثقافية العربية إلى الغرب الأمريكي-الأوربي،بأساليب متعددة دون مستوى استخدام الإكراه المادي.

وفي ضوء مضمونما تقدم، نرى أننا العرب لا نستطيع الهروب من الماضي ولا الهروب إليه. فالأول ينطوي على التنكر للأصالة، والثاني يدفع إلى التقوقع على الذات ومجافاة روح العصر. ولأن العرب أمة يؤكد تاريخها إنها لم تتردد عن التفاعل مع الآخر، فإنها لا تستطيع تجنب التفاعل الفكري والثقافي والحضاري مع العالم، وبضمنه الغرب الأمريكيوالأوربي. لذا ينطوي القول، ضمنا أو صراحة، أن ثقافة الغرب كلها لا تنسجم مع الثقافة العربية على مبالغة واضحة. فعلاقتنا مع الغرب، كما يقول حازم الببلاوي" ... عميقة (ولكن) مرتبكة تتضمن من عناصر التقارب بقدر ما تحمل من عناصر التضارب... "[23]

أما الاتجاه الثالث، فهو الذي يرمي إلى المزاوجة بين مفاهيم ثنائية متضادة كالأصالة والمعاصرة، القومية والقطرية...الخ سبيلا لتجاوز فكرة الثنائيات، بمعنى أما هذا أو ذاك، ومن ثم العودة إلى الاصل الإسلامي، الذي اعتاد على رؤية الأشياء ضمن صورة تمتزج فيها الثنائيات المتعارضة وتذويبها ضمن إطار التنوع ضمن الوحدة الحضارية، والثقافية، والاجتماعية العربية.

وفي ضوء عموم أزمة الواقع الثقافي العربي لا يستطيع المرء القول إن هذه التيارات الفكرية سهلت على المجتمعات العربية الخروج من نفق تخلفها الحضاري، ومن ثم صارت تعيش أوضاع تساعدها على أحداث التغيير الإيجابي، في واقعها صارخ التفاوت والتناقض والتضاد، ومن ثم الانطلاق نحو المستقبل المرغوب فيه. ومن هنا تضفي الاختلالات الثقافية العربية على مشهد ديمومة التردي والتراجع الحضاري العربي دعما مضافا.

3.1.1 الاختلالات الاجتماعية العربية

قد نتفق على أن عموم المجتمعات العربية هي مجتمعات رعوية- أبوية[24]. وتتميز هذه المجتمعات، وحيثما وجدت، بخاصية أساسية هي الممارسة المركزية للسلطة ابتداءً من قاع الهرم الاجتماعي إلى قمته،آي من العائلة إلى الدولة. وكذلك قد لا نختلف على أن هذه الخاصية قد أفضت إلى اختلالات اجتماعية متعددة استمرتتعبر عن ذاتها في أنماط مختلفة من الاختلالات الفرعية. ومن هذه الآتي مثلا:

1.3.1.1 اشكالية تفاوت النمو السكاني وتوزيع الثروة

منذ عام 1875م، وعدد السكان العرب في تزايد مستمر.فبعد أن كان في هذا العام نحو (22) مليون نسمة بلغ في مطلع القرن العشرين نحو (38) مليون نسمة [25]. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية دخل النمو السكاني العربيفي طور سريع. فبعد أن كان عدد العرب في عام 1985 نحو (190.6) مليون نسمة أضحى في عام 1995 نحو (248.6) مليون نسمة، ثمإلى (279.1) مليون نسمة فيعام (2000)، وثم إلى(430.753.333) مليون نسمة في عام 2022، وبمعدل زيادة سنوية تساوي (2.3%)، وبنحو(4.5%) من سكان العالم.[26] وجراء اتجاه هذا المعدل، تتوقع اراء وصول عدد العرب في عام 2025 إلى نحو (490-500) مليون نسمة؟[27]

---

[23]انظر، حازم الببلاوي. (1999). نحن والغرب: عصر المواجهة أم التلاقي، (القاهرة: دار الشروق).

[24]انظر خصوصا، هشام شرابي. (1987). البنية البطركية. بحث في المجتمع العربي المعاصر. (بيروت: دار الطليعة). وانظر كذلك، د. حليم بركات. (2000). المجتمع العربي في القرن العشرين. بحث في تغير الأحوال والعلاقات. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، والذي يؤكد على " أن النظام الأبوي...لا يزال راسخا في البادية والقرية والمدينة." انظر، ص 69.

[25]نقلا عن المصدر نفسه، ص 43.

[26]الأرقام نقلا عن التقرير الاقتصاديالعربي الموحد. انظر:
https://www.amf.org.ae/ar/publications/altaqryr-alaqtsady-alarby-almwhd-2000
وتعود هذا الزيادة في معدل النمو السكاني العربي إلى انخفاض معدل الوفيات بالمقارنة مع ارتفاع معدل الولادات. وحول عدد سكان العرب في عام 2022. انظر:
التركيبة-السكانية- للوطن- العربيhttps://ar.wikipedia.wiki

[27]انظر مثلا، يونس حمادي علي. (1998). " الآمن البشري في المجتمع العربي". مجلة الحكمة، العدد (2). بغداد. وكذلكانظر عبد العزيز الداغستاني. (1996). " فارق الآمن الاقتصادي العربي في الآمن العربي" في كتاب: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية. (باريس: منشورات مركز الدراسات العربي- الأوربي)، ص245.

وفي ضوء هذا النمو المتصاعد في عدد السكان، تتوزع الدول العربية إلى ثلاث مجاميعمتباينة[28]: الأولى، دول عالية النمو السكاني السنوي وبمعدل يتراوح بين (6.6%-4%)، والثانية دول متوسطة النمو السكاني وبمعدل يتراوح بين (2.6%-2%) ، والثالثة دول ضعيفة النمو السكاني وبمعدل يقل عن (2%) . ولهذا الواقع يتفاوت التوزيع السكاني داخل الوطن العربي تفاوتا كبيرا. ولنتذكر مثلا عدد السكان في مصر، الذي كان(104.258.327) مليون نسمة في عام 2021بالمقارنة مع عدد سكان البحرين مثلا، الذي بلغ في هذا العام (1.748.296) مليون نسمة. ولا نتكلم عن جيبوتي (1.002.187) مليون، ولا عن جزر القمر (888.451) ألف نسمة.

ويتقابل التفاوت السكاني مع تفاوت أخر، هو توزيع الثروة بين الدول العربية. فمثلا بلغ الناتج المحلى الإجمالي العربي في عام 2021 نحو (2.81) تريليوندولار وبما يساوي (2.92%) من الاقتصاد العالمي [29] .وقد أستمر هذا الناتج يتوزع على مجموعتين أساسيتين من الدول العربية: مجموعة الدول الثرية، التي تشكل (2/3) مجمل هذا الناتج. أما الدول الفقيرة فمجمل قدراتها تغطي الثلث الآخير من هذا الناتج.وتجدر الإشارة إلى أن الدول العربية الثرية هي الآقلسكانا،وأن الدول الفقيرة هي الأكثر سكانا، وبمجموع بلغ (207) مليون نسمة وبما يساوي (74%) من أصل (279) مليون عربي في عام 2000.

وقد أسست إشكالية تباين توزيع الثروة بين الدول العربية إشكالية أخرى تكمن في تباين متوسط دخل الفرد العربي[30]. فبينما يرتفع في جل الدول العربية الثرية، وهي دول الخليج العربي، فإنه ينخفض في الدول العربية ذات الدخل المتوسط، وهي العراق وليبيا والاردن. أما بقية الدول العربية فهي تنتمي إلى فئة الدول ذات الدخل المنخفض أوالمنخفض جدا،والأخيرة تشملسوريا،والسودان،والصومال، واليمن. فبينما جاءت قطر في مقدمة الدول الأغنى عربيا حيث بلغ نصيب الفرد فيها (96.1) ألف دولار، صُنفت اليمن بمثابة الآشد فقرا حيث بلغ نصيب فيها (1094) دولارا سنويا.[31]

وجراء هذا التباين في توزيع الثروة العربيةاضحى الفقر في الوطن العربي ظاهرة تتسع كميا. ويذكر، عبد الرزاق الفارسي، أن الفقر في الوطن العربي، الذي كان خلال أعوام (1950-1980) في انخفاض مستمر، أخذ بالارتفاع منذ منتصف عقد الثمانينيات السابق [32]. وتتزامن اشكالية الفقر مع أخرى تكمن في صعوبة توفير الغذاء لعدد سكاني عربي ينمو سريعا، فضلا عن انكشاف غذائي عربي يحتمل أن يتفاقم مستقبلا. وعليه تقترن إشكالية السكان- الدخل في الوطن العربي بأبعاد متعددة تهدد مخرجاتها بانفلات داخلي خطير.

4.1.1 الانكشاف الآمني العربي

لقد تطور مفهوم الآمن القومي،أو الآمن الوطني كما يسمى أيضا، من مفهوم عسكري ربط الآمن بالإستراتيجية العسكرية للدولة إلى أخرإدراك الآمن بدالة مجتمعية مركبة: دفاعية وتنموية. وتفيد المقارنة بين هاذين المفهومين أن الثاني يعد تطويرا للأول، فالمفهوم المجتمعي للآمن القومي وإن لم يستبعد التهديد العسكري واستخدام القوة العسكرية،لاحتوائه، ومن ثم ضمان الآمن، بيد أنه يدرج هذا الاستخدام ضمن إطار مجتمعي اكثر شمولية للتهديدات وسبل التفاعل إيجابا واياها.

إن تَوزع الآمن القومي على هذين المفهومين الأساسيين اتسحب أيضا على الأدراك العربي له. رسميا وعمليا وقد أخذتالحكومات العربية،ابتداءً، بالمفهوم العسكري للآمن وذلك في اتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي

[28]في ترتيب الدول العربية من حيث عدد السكان في عام 2021. انظر الرابط التالي:
https://www.zyada.com/ranking-of-arab-countries-in-term-of-p0pulation-2021

[29]انظر،الاقتصاد العربي يشكل 2.92% من العالمي في 2021، في الرابط التالي:
https://www.aleqt.com/2022/06/22/article_2341421.html

[30]انظر، ترتيب الدول العربية حسب مستوى دخل الفرد،في الرابط التالي:
ترتيب-الدول-العربية-حسب-مستوى-دخل-الفردhttps://arab21.com

[31]انظر، قائمة الدول العربية الأغنى والأفقر في عام 2021، في الرابط التالي:
https://www.newturkpost.com

[32]انظر، عبد الرزاق الفارسي. (2001). الفقروتوزيع الدخل في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

لعام 1950. ولم يتم تبني الرؤية المجتمعية للآمن القوميرسميا[33] إلا في مؤتمر القمة العربية في بغداد عام 1990، الذي أنعقد تحت عنوان"الآمن القومي العربي والتهديدات التي يتعرض إليها وكيفية مواجهتها". فهذه القمة جعلت التنمية والامن العربي صنوين.

وتفيد خبرة التجربة أن نوعية الاستجابة العربية لتحديات الآمن القومي العربي قد تأثرت بإشكاليات متعددة. ولعل أبرزها إشكالية القطرية-القومية، التي تحكمت بمسيرة العمل العربي المشترك على كافة مستوياته. وتكمن هذه الإشكالية في إسقاط مفهوم الآمن القطري على مفهوم الآمن القومي، بمعنى إسقاط مفهوم يعبر عن واقع محدد على واقع أخر أوسع منه. وقد استمر الواقع العربي يؤكد هذا التناقض. فمخرجات تغليب الحرص على الآمن القطري ومصالحه على الآمن القومي ومصالحه لم تؤد إلى انكشاف الآمن القطري فحسب، وإنما الآمن القومي أيضا.

ولا مبالغة في القول إن المخرجات السلبية للواقع العربي الراهن هي التي جعلت الوطن العربي يتعرض لتحديات متعددة المصادر ومتنوعة المضامين، ثم أضحى يعيش حالة مستمرة من الشعور بعدم الآمن. وقد سبق للأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية، محمود رياض، أن قال: " ... إننا في العالم العربي ما زلنا نعيش ذات الحالة التي كنا نعيشها في الأربعينيات...وما زالت مشاكلنا الكبرى هي ذات المشاكل التي كنا نبحث لها عن حلول في ذلك الوقت. وبعد كل هذه السنوات ما زال امننا العربي مهددا أكثر من ذي قبل، وما زلنا عاجزين عن حمايته."[34]وبهذا الصدد، لنتذكر أن هذا العجز لم تكن تستطيع أن تكون فاعلة لو أنها لم تجد الأرضية الداخلية العربية الداعمة لها. وقد قيل إن الدول لا تسقط من الخارج إلا بعد أن تكون قد سقطت أولا من الداخل.

ومما ساعد على مثل هذا الانكشاف التغافل العربي عن أدراك العلاقة الطردية الموجبة بين الآمن القومي العربي، والآمن القطري لكل من الدول العربية. وجراء هذا التغافل لم يكن الآول داعما للثاني، ولا الثاني كان داعما للأول، في جل الآحيان. وجراء ذلك غاب تأثير أداة في غاية الأهمية للدفاع عن مصالح العرب، كأمة ودول في الوقت ذاته. إن هذا الواقع جعل الدول العربية أنموذجا لحالة تعاكس تجارب دول، لا تجمعها أواصر وطيدة كتلك التي تجمع بين العرب، لم يحل حرصها على أمنها الوطني دون توافقها على الآخذ بأهداف وسياسات محددة خدمة لآمنها المشترك. ولنتذكر التحالفات والتكتلات الدولية، هنا وهناك.

إن الانكشاف الأمني العربي، الذي يُعد إحدى الحقائق العربية الممتدة في الزمان، لم يكن كافيا لدفع الدول العربية إلى الآخذ بإستراتيجية قومية عليا، ولو حتى بالحدود الدنيا، ترتقي إلى مستوى التحديات الشاملة للآمن القومي العربي. ووراء ذلك يكمن تأثير مجموعة مدخلات متفاعلة، أبرزها: الإرث التاريخي للخلافات والصراعات العربية-العربية،والمعضلةالآمنية بين ثمة دول عربية متجاورة، ولكن ذات مصالح متباينة وقدرات متفاوتة، هذا فضلا عن التأثيرالخارجي، الكامن والصريح، في إرادات عربية وتوجهاتها السياسية والآمنية.

إن حصيلة مجمل هذه الاختلالات الهيكلية العربية،الاقتصادية،والثقافية،والاجتماعية،والآمنية، قد أفرزت ثمة مخرجات جعلت العرب في العموم خارج التاريخ. إن هذا الواقع لا يسمح بالافتراض أن حقائق معطياته تقبل التغيير الجذري والسريع. لذا من المحتمل أن يكون الوطن العربي أكثر تهميشا، وأشمل تشرذما، وأعمق ترديا،وعجزا وبمخرجات قد تفضي إلى أن يقترن عام 2033 بمشهد عربي قوامه ديمومة التردي والتراجع الحضاري العربي. ومما يدعمهذا البديل المحتمل مخرجات سياسات عربيةمتعددة. ومنها الآتي مثلا وباختصار:

أولا. انحسار تطبيقات التكامل الجماعي العربي على شتى الصعد لصالح تطبيقات التعاون والتنسيق الثنائي بين بعض الدول العربية فقط.

ثانيا. الانكفاء العربي أما على الخصوصيات القطرية و/أو على العلاقات الإقليمية وبمخرجات داعمة لتراجع العمل العربي المشترك.

---

[33]ويتقابل الاستخدام المتأخر لمفهوم الامن القومي، بمعناه المجتمعي، في وثائق جامعه الدول العربية مع استخدام مبكر له من قبل الباحثين العرب. فالمفهوم بدأ بالانتشار منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي. انظر مثلا اللواء عدلي حسن سعيد. (1977). الآمن القومي واستراتيجية تحقيقه. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب). ص؟

[34]انظر، مقالنا. (2022). " الآمن القومي العربي وتحديات المستقبل". مجلة كل العرب،باريس، العدد 47، تموز.

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

ثالثا. استمرار عجز ثمة دول عربية عن إيجاد الحلول الناجعة لانكشافها الداخلي، ومنهاتفاقم التنافر المجتمعي بين مكوناتها، والذي قد يفضي، في حالة تفاقمه، إلى ترتيب تلك الظروف التي قد تساعد على تفكيك الوحدة الكيانية لهذه الدول العربية إلى دويلات متصارعة على الآراض والموارد الأولية، وتابعة لإحدى الدول الإقليمية.

رابعا. استمرار التبعية الخارجية لدول عربية إلى قوى إقليمية أو عالمية التأثير وبضمنه استمرار هذه القوى في توظيف هذه الدول العربية لصالح أهداف سياساتها الخارجية، بالنيابة عنها.

خامسا، تجذر الآخذ بنمط من السلوك غارقا في النفعية، ومن ثم تغليب التفكير والربح الآني على التفكير والربح الإستراتيجي بعيد المدى وبمخرجات أفضت إلى بقاء الإداء العربي عاجزا عن الارتقاء إلى مستوى التخطيط الإستراتيجي لتلك القوى الإقليمية والعالمية ذات المشاريع و/أو المصالح المهمة في الوطن العربي، والتعامل واياها على أساس المعاملة بالمثل.

وفي ضوء هذه المؤشرات، يُعد مشهد ديمومة التردي والتراجع العربي بالنسبة للقوى الإقليمية والعالمية ذات المشاريع والمصالح المهمة في الوطن العربي بمثابة المشهد المرغوب فيه، سيماوانهيحقق لها ما تصبو إليه من أهداف بكلف رخيصة ومقبولة. لذا، من المرجح ان تستمر هذه القوى بجهد منفرد، أو مشترك، من أجل ديمومة لقتران الواقع العربي بمعطيات هذا المشهد.

ونرى أن الامتداد المحتمل لمعطيات عموم الواقع العربي الراهن إلى عام2033سيفضي،أيضا، قدر تعلق الآمر بعنوان هذا البحث، إلىمخرجات تدفع على الأرجح، بالواقع العلمي العربي في هذا العام إلى الاقتران، اتجاهيا، بذات تلك المعطيات، التيكانت لصيقة به قبل هذا العام، وكالاتي:

2. معطيات الواقع العلمي العربيفي عام 2033

كجزء من عالم يتغيروعلى شتى الصعد،لا يستطيع المرء القول إن الحكومات العربية لم تدرك أهمية جعل العلم أحد أولوياتها الأساسية. بيد أن الواقع العربي يفيد أن جل نوعية التوظيف العربي للعلم لم يؤسس تلك المدخلات الضرورية للنهوض العلمي العربي مثلما حصل مع دول محدودة السكان والموارد الطبيعية كسنغافورة وماليزيا. فمع كل التقدم الكمي العربي على صعيد عدد الجامعات الرسمية والخاصة، وعدد الطلاب والطالبات الذين تحتضنهم هذه الجامعات، أو الذين تخرجوا منها، وكذلك على صعيد مراكز البحث والتطوير في الوطن العربي، إلا أن مخرجات هذا التقدم الكمي لم يؤد إلى إحداث تغيير نوعي في منظومة العلم والتقانة العربية. فعموم الواقع العربي لا يزال، عموما، يعيش حالة تكاد تستوي وحالة الإمية العلميةوالجاهلية التكنولوجية،التي سبق لأنطونيوسكرم،[35]استخدامها لوصف هذا الواقع قبل سنوات عديدة. ونرى أن هذه الحالة ستفيد بها الصعد الأساسية التالية:

1.2 استمرارانتشارالامية بين العرب

لم تعد الامية، التي تنتشر عربيا انتشارا واسعا، تقتصر على مجرد الامية الأبجدية فقط، وإنما أضحت الامية الثقافية بجانبها أيضاً. فأما عن الامية الأبجدية، فمعدل انتشارها بين العرب يشير إلى أنهاالأعلى في العالم عدا أقاليم جنوب أسيا وجنوب الصحراء الإفريقية.فقد أشار التقريرالاقتصادي العربي الموحد لعام 2021 إلى أننسبة الامية، وفق إحصائياتعام 2019، بين الفئة العمرية 15 عاما فما فوق قد بلغتنحو (25.5%) وبإجمالي عدد يتراوح بين (70-100) مليونيمثلون 27% من مجموع السكان العرب. وتنتشر الامية بين الإناث بنسبة (46%). أما بين الرجال فهي نحو (25%)[36]. وبينما تُعد موريتانيا،الأعلى من حيث الآمية عربيا وبنسبة (47.9%)، تتوافر قطر على النسبة الأدنىمنها، وبنسبة (2%). إذ أن (97.7%) من الفطريين البالغين فوق 15 عامل قادرون على القراءة والكتابة[37] . وغني عن القول إن التخلف الثقافي، والفقر، وركود التنمية متفاعلة مع غياب الجهد العربي المشترك لمعالجة انتشار هذه الإشكالية الخطيرة هي مثلا مدخلات أساسية تفسر انتشارالامية بين الرجال والإناث العرب، وديمومتها.

---

[35]انظر، د. انطوانيس كرم. (1982). العرب امام تحديات التكنولوجيا. (الكويت: المحلس الوطني للثقافة والفنون والآداب)، ص ص137-153.

[36]نقلا عن، https://www.radioswa.com

[37]نقلا عن،

https://www. defence-arab-com/vb/threads/175495/

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

وأما عن الامية الثقافية، التي تفيد بمعنى غياب المعرفة العامة بأحوال المجتمع وتاريخه ومشاكله، وانتفاء القدرة المنهجية على التحليل النقدي وحل المشاكل المتجددة، وبضمنها عدم استيعاب مخرجات التطور التكنولوجي، فهي منتشرة أيضاً ونسبة وصلت إلى نحو (70%) في بداية القرن الحالي.[38] ومما يؤكد هذه النسبة العالية أن الوطن العربي، وإن عرف أساتذة وعلماء ومفكرين كبار، بيد أن هذا الواقع لم يؤسس لمجتمع علمي عربي، ولم يعطل انتشار الأمية بأنواعها. وتؤكد ثمة معطيات غياب مثل هذا المجتمع، ومنها مثلا الآتي:

أولا. محدودية الإنتاج المعرفي العربي. فاستنادا إلى اتحاد الناشرين العرب[39]، لم يتجاوز إنتاج 20 دولة عربية خلال خمس سنوات (2015-2019)عن 315 ألف كتاب: كان أقلها: 54 ألف كتاب في عام 2014، وأعلاها:70 ألف كتاب في عام 2015.ويفيد هذا الرقم المتواضع، الذي أفضى بجمعية الناشرين الدوليين إلى عدم الإشارة إلى الوطن العربي في تقريرها الدوري عن الإنتاج العالمي من الكتب، يفيد إن الدول العربية مجتمعة استمرت، وكما يؤكد الآمين العام لجامعة الدول العربية في الدورة 22 لمؤتمر وزراء الشؤون الثقافية العربية نهاية عام 2201،استمرت، خلال ربع قرن، تنتجمن الكتبوبنسبة لا تتجاوز (0.9%) فقط من مجمل الإنتاج العالمي من الكتب[40].

ويشير اتحاد الناشرين العرب في حزيران عام 2021 إلى أن 20 دولة عربية انتجت (315.000) كتاب في 5 سنوات، كان اقلها في عام 2015 وبعدد بلغ (54.000) كتاب. وقد كان اكثرها في عام 2019 وبعدد بلغ(70.000) كتاب. [41]أما عدد الكتب المترجمة إلى اللغة العربية خلال ثلاثة عقود فقد بلغ (6881)كتابا، وهو رقم لا يعادل حتى عدد الكتب المترجمة من قبل دولة محدودة السكان كاليونان[42].

ثانيا. معدل القراءة في الوطن العربي. فعلى الرغم من أن تحديد هذا المعدل ينطوي على صعوبة عالية، جراء غياب قاعدة بيانات دقيقة يمكن الاعتماد عليها للتعرف على هذا المعدل، ومن ثم الإجابة عن السؤال: هل يقرأ العربي؟، إلا أن محدودية عدد المكتبات العامة في الوطن العربي، الذي لا يتجاوز عن (4.500) مكتبة فقط[43]، يفيد بمؤشر يسهل تحديد نوعية هذا المعدل. وإضافة إلى ما تقدم، يتكرر القول إن العربي لا يقرا بالمقارنة مع سواه الأوربي مثلا. فتقرير التنمية البشرية لعام 2011 الصادر عن مؤسسة الفكر العربي يشير إلى: " أن العربي يقرأ ما يعادل ست دقائق سنويا في حين يقرأ الأوربي مئتي ساعة سنويا."[44]

ونرى أن مجمل مدخلات الآمية الثقافية في الوطن العربي ليست بمعزل عن محدودية الآخذ، عربيا. بالتفكير العلمي في عموم شؤون الحياة اليومية. ولنتذكر أن كل ما يشترط في هذا التفكير، على وفق ما يرى فؤاد زكريا، هو"...أن يكون

---

[38]

[39] نقلا عن،

16261124516 https://www.alastiklal.net/ar/view/9439/dep-news-

[40]نقلا عن،

https://www.bna.bh/news?cms=98fmfgisclzfwlzON

وقد أسهمت خمس دولعربيةبالإنتاجالأكبر من الكتب، وهي بالتتابع: المملكة العربية السعودية بنسبة 25%، ومصربنسبة 24%، وتونس بنسبة 11%، والجزائر بنسبة 8%. وقد جاءت المغرب بالمرتبة الخامسة وبنسبة أنتاج تعادل 6% من مجمل للإنتاج العربي من الكتب.إن مجموع انتاج هذه الدول الخمس يساوي (331,924) كتابا وبما يعادل (81%) . وتُعد ست دول عربية، هي: اليمن، البحرين، موريتانيا، جيبوتي، الصومال، ورأس القمر الآقل انتاجا وبنسبة (1%) من مجمل الإنتاج العربي .انظر،
https://www.arsco.org.home

[41]نقلا عن،
https://www.alestiklal.net/ar/view/9439/dep-1626112456

[42]نقلا عن،
https://www.//24.ae/articale/181125
ويبلغ عدد سكان اليونان نحو(10.66) مليون نسمة.

[43]نقلا عن،

https://www.alrai.com

[44]نقلا عن،
https://www.aljazeera.net

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

منظما وأن ينبني على مجموعة من المبادئ، التي نطبقها في كل لحظة دون أن نشعر بها شعوراوأعيا..." [45]وتؤكد التجربة التاريخية أن الآخذ بالتفكير العلمي هو الذي أفضى إلى نشوء الحضارات وازدهارها. كما أن غيابه كان وراء تدهورها واضمحلالها. وعليه نتساءل: كيف سنستطيع صناعة مستقبلنا على وفق ما نريدوتفكير شريحة اجتماعية واسعة مناماضويا، وأن اعداد الأميين العرب على الصعيدين الأبجدي والثقافي غير مرشحة للتراجع وإنما في تزايد مستمر؟

2.2 بطالة الخريجين

تُعد البطالة، الظاهرة والمقنعة والدائمة والموسمية، إحدى الظواهر الممتدة عربيا. إذ لا تقتصر على الدول العربية الفقيرة أو شبه الفقيرة، وإنما تشمل سواها أيضا من الدول الغنية في مواردها، كالعراق، علما أن معدلات البطالة تتباين بين الدول العربية على نحوٍ واضح. فبينما هي الأعلى في موريتانيا، هي بالمقابل الأقل في قطر. ومن المرجح ان تكون هذه المعدلات قد ارتفعت جراء مخرجات حالات عدم الاستقرار السياسي في عدد من الدول العربية، وتدهور واقعها الاقتصادي، وبضمنه إخفاق خطط التنمية الاقتصادية في جلها. وعلى الرغم من غياب الإحصائيات الدقيقة عن معدل البطالة في الوطن العربي، إلا أن بيانات منظمة العمل الدولية/ المركز الإقليمي للدول العربية تفيد أنه يُعد الأعلى في العالم. إذ بلغ (11.4%) في عام 2021 ، بالمقارنة مع معدل للبطالة على مستوى العالم البالغ(26%)،وبأجمالي عدد من العاطلين العرب يساوي (14.300.000)[46]

والجدير بالإشارة إلى أن هذه النسبة العالية لا تتحدد بالقوى العاملة غير المتعلمة وغير المؤهلة معرفيا و/أو فنيا، وإنما تتضمن أيضاً القوى العاملة المتعلمة والمؤهلة من الشباب الخريجين، وقد قدر أمين عام اتحاد الجامعات العربية أن نسبة البطالة بين خريجي الجامعات العربية بلغت نحو (28%)، وأن الدول العربية تحتاج إلى (80) مليون وظيفة خلال ثلاثة عقود لاحتواء مشكلة بطالة الخريجيين[47] .وتتباين نسب هؤلاء العاطلين من دولة عربية إلى أخرى تبعا لمعطيات واقعها ولاسيما الاقتصادي. فبينما هي محدودة في الدول العربية الثرية، هي عالية في الدول العربية متوسطة الثراء،هي عالية جدا في الدول العربية الفقيرة. فمثلا بلغت نسبتهم فب البحرين نحو (75%)، وفي مصر (60%) ،وفي الجزائروتونس نحو (40%)[48]. أما في العراق، فاستمرار تظاهرات الأعداد الكبيرة من الخريجين المطالبين بالتعين يُعد مؤشرا على واقعهم الممتد منذ سنوات طويلة سابقة.

إن بطالة الخريجين لا تعود إلى مجرد التوسع الأفقي، وغير المدروس، في أعداد الجامعات ولاسيما الأهلية منها والأعداد المتزايدة للطلبة الملتحقين بها ومن ثم أعداد الخريجين منها سنويا فحسب، وإنما أيضا جراء عدم توافر جل الدول العربية على رؤية علمية بعيدة المدى لكيفية توظيف مخرجات جامعاتها سبيلال إشباع الحاجات المتنامية لمجتمعاتها. إن هذا الخلل لم يؤد إلى رفد تفاقم ظاهرة خطيرة اجتماعيا وسياسيا، هي ظاهرة البطالة بعنصر مضاف فحسب، وإنما أدى أيضاً إلى بقاء طاقات عربية واعدة عاطلة عن المشاركة الفاعلة في الارتقاء الحضاري بمجتمعاتهم، وهو الآمر الذي دعم، وسيدعم بالضرورة، تزايد اتساع الفجوة الإبداعية الراهنة بين العرب وسواهم. وفي ضوء ديمومة المدخلات الداعمة لبطالة الخريجين العرب، من غير المحتمل أن يُصار إلى أيجاد حل لهذه الفجوة في زمان المستقبل القريب.

4.2 هجرة الكفاءات العربية

تُعد هجرة الكفاءات العلمية، أو هجرة الآدمغة كما تسمى أيضاً،إلى مناطق الجذب في عالم الشمال ظاهرة عالمية.وعلى الرغم من عالميتها، إلا أن نسبة هجرة الكفاءات من دول عالم الجنوب، والدول العربية منها، تُعد عالية. وعلى الرغم من

[45]انظر، د. فؤاد زكريا. (1978). التفكير العلمي. (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب)، ص12. علما أن وظيفة العلم هي غير وظيفة الثقافة. فبينما يتطلع العلم إلى معرفة لماذا (Know-Why)، تنصرف الثقافة إلى معرفة الكيف (Know-How). في هذا التمييز. انظر، انطونيوس كرم، مصدر سبق ذكره، ص 35.

[46]نقلا عن،

https://www.news.un.org,story.2021/o8

[47]نقلا عن،

اتحاد- الجامعات-العربية- 28%- نسبة-البطالة-بين-خريجي-الجامعات-العربيةhhtps:// www. Algfad.com

[48]انظر، التقرير الاقتصادي العربيالموحد، مصدر سبق ذكره، ص30.

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

تكرار الدعوة إلى معالجة المدخلات الدافعة إليها، ومن ثم الحد منها في الآقل، إلا أنها مستمرة [49].ولهذا النوع من الهجرة شكلان: الآول، ويقترن بالقرار المباشر، الذي يتخذه صاحب الكفاءة بمغادرة بلده الى دولة أخرى، التي تكون وفي العموم من دول عالم الشمال، طلبا للعمل أو لحياة أفضل. أما الشكل الثاني، فله علاقة بالطلبة، الذين يرفضون العودة إلى بلدانهم بعد انتهاء دراستهم. وتقدر نسبة هؤلاء نحو (70%).

وتكتسب هذه الظاهرة خصوصية بالغة الأهمية والخطورة في حاضر ومستقبل مجتمعات عالم الجنوب، ومنها مجتمعاتنا العربية.وتكمن سلبيات هجرة الكفاءات في إنها تحرم مجتمعاتها من توظيف قدرات مؤهلة علميا ومبدعة للارتقاء بواقعها نحو الأفضل، فضلا عن خسارة ثروة وطنية لا تُعوض بسهولة. لنتذكر إن إعداد العقل العلمي، المبدع والمبتكر، يحتاج بالضرورة إلى زمان طويل نسبيا. وجهد متواصل، ورعاية مستمرة، وتحمل كلف مادية عالية.ويذكر، محمد رشيد الفيل، أن تعويض هجرة 100 طبيب مثلا تتطلب فترة انتظار تتراوح بين (20-15) عاما، فضلا عن أن كلفة اعداد كل طبيب بديل تقدر بنحو (535)ألفدولار أمريكي[50]. وافادت تجارب عربية عمدت إلى املاء الفراغ العلمي الناجم عن هجرة الكفاءات،ببدائل غير مؤهلة إن حرمان أي مجتمع من عقوله المبدعة يعطل بالضرورة من عملية نهوضه الحضاري في الآقل والتجربةالعراقية، بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003، مثلا تؤكد ما تقدم.

ويرى، حليم بركات، أن لهذه الهجرة مدخلات داخلية ذاتية و/أو موضوعية[51]. ولا يختلف المرء مع هذا الراي. بيد أن المرء لا يستطيع تجاوز أيضا دور دول في عالم الشمال في تشجيع هجرة الكفاءات اليها. فأما عن المدخلات الداخلية الذاتية فتتجسد في توافر البعض من أهل الكفاءة على إدراك مفاده أن المعطيات السائدة في بلده تحول دون تنمية قدراته ومواهبه الإبداعية. لذا يهاجر إلى البلد الأجنبي، الذي يراه ملائما له. ونتساءل: هل كان أحمد زويل، وهو أول عالم عربي يحصل على جائزة نوبل في علم الكيمياء، يتركوطنه،جمهورية مصر العربية،مهاجرا إلى الولايات المتحدة لو كانت المعطيات الداخلية في وطنه مواتية بالنسبة له.

وأما عن المدخلات الداخلية الموضوعية، فهي تكمن في التأثير السالب لمدخلات طاردة سياسية، أو اقتصادية،أو علمية ، أوأمنية...الخ. كما أنالموقف شبه السلبي الذي يتبناه جل صناع القرار العرب حيال شريحة الكفاءات يعتبر متغيرا طاردا مهما[52].فالتهميش الرسمي له، المتعمد أحيانا، ولاسيما في بعض الدول العربية، وتحديد حريته الفكرية، فضلا عن التعطيل العملي لتواصله العلمي والحضاري مع العالم، أفضت كلها وسواها أيضاً إلى اهتزاز دوره، ومن ثم تلك المكانة الاجتماعية العالية التي كان التدريسي /الباحث العربيقد تمتع بها في أوقات سابقة.ومن المرجح إن يؤدي استمرار تهميش هذا التدريسي-الباحث إلى عدم مشاركته الجادة في دعم الارتقاء بالواقع العلمي العربي إلا ربما في حدود متطلبات واجبه الرسمي.

وتتقابل مدخلات الطرد الداخلية بنوعيها مع أخرى جاذبة للكفاءات العربية. وهذه تكمن اساسا فيتشجيع دول الشمال لهجرة هذه الكفاءات اليها،سيما وإنها الطرف المستفيد منها وبثمن رخيص.

وجراء تعدد هذه الدوافع، من غير المحتمل أن تتوقف هجرة العقول العربية إلى خارج أوطانها أو عودتها اليها،إلا إذا بدأ الوطن العربي بالانتقال من مشهد التردي إلى مشهد التغيير الحضاري. ومثل هذا الانتقال لا تدعمه مخرجات المعطيات العربية الراهنة،هذا على الرغم من بعضها ينطوي على بذور التغيير، التي تحتاج إلى زمان، لن يكون قصيرا، حتى تتبلور وتصبح مؤثرة. والشيء ذاته ينسحب على تلك الآراء، التي ترى أن الحل لهجرة الكفاءات العربية يكمن في الآخذ

---

[49]لمزيد من التفاصيل،انظر خصوصا،أنطوانزحلان. (1981). مشكلة هجرة الكفاءات العربية. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية). وكذلك د. هيثم نصر.1997). هروب العقلواليد العاملةوتأثيرهم على مستقبل المنطقة العربية. في كتاب: تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد، (باريس: منشورات مركز الدراسات العربي-الأوربي).

[50]انظر، د. محمد رشيد الفيل. (2000). الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية،(عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع)، ص87.

وقد تم تقدير الخسارة المالية العربية جراء هجرة الكفاءات العربية حتى الثمانينيات من القرن الماضي بنحو (10.7) مليار دولار. انظر، المصدر نفسه، ص 86.

[51]انظر، د. حليم بركات. (2001). "هجرة الآدمغة العربية. ظاهرة اجتماعية"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 266 ، ص ص 94-82.

[52]انظر، د. تيسير عبد الجبار الألوسي، "الأستاذ الجامعي العربي وبعض ظروفه المحيطة" ، في الرابط التالي:
https://www.somerian-ststes.com/mss_old/p.434.htm

وانظر كذلك مرسي محمد عبد العليم. (2015)." مشكلات اعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية وأثارها على هجرة أصحاب الكفاءات النادرة". المجلة العربية لبحوث التعليم العالي. العدد 1.

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

بمشروع قومي للنهضة [53].ولان مثل هذا المشروع غير محتمل خلال زمان المستقبل المتوسط، ستبقى هذه الهجرة مدخلا مهما لديمومة التخلف العلمي والحضاري العربي .وللحد من تأثيرها، يُعد ضروريا التفكير ببدائل واقعية تتيح الاستفادة من الكفاءات العربية وهي خارج اوطانها.

5.2 محدودية الإنتاج العلمي العربي

لا ينهض البحث العلمي الواعد في أي دولة ويستمر إلا على وفق نوعية جهد الباحثين المؤهلين علميا. وقد أدركت الدول ذات المشاريع المستقبلية هذه الحقيقة. ومن هنا راحت إلى إناطة مهمة إعداد شريحة كفؤة وواسعة من الباحثين بجامعاتها ومؤسساتها الآخرى. ولنتذكر، بهذا الصدد أن الدول المتقدمة صناعيا وأيضا تلك الدول السائرة في طريق النمو تتوافر على عدة الالاف من الباحثين لكل مليون نسمة كما أن هذه الأعداد الكبيرة من الباحثين لا تقتصر على القوى الكبرى، وإنما تشمل أيضاً دول متوسطة، هذا جراء نوعية الأهمية العالية المعطاة للبحث العلمي ومخرجاته من قبل هذه الدول. وقد كان بديهيا أن يتماهى الإنتاج العلمي الواسع في هذه الدول وسواها مع الاعداد الكبيرة لباحثيها.

وبالمقابل يفيد مجمل الواقع العربي بإرقام متواضعة جد من الباحثين قياسا إلى مجمل عدد السكان العرب. فعلى الرغم من النمو المستمر في إعداد الخريجين من الجامعات العربية، تراوح عدد الباحثين العرب بين(400-318)باحث لكل مليون عربي في العقد الثاني من هذا القرن. والشيء ذاته ينسحب على العدد الإجمالي للباحثين العرب بالمقارنة مع مجمل عدد الباحثين في العالم. فمن بين (04.150.000) باحث في العالم، بلغ مجمل عدد الباحثين العرب (149.500) باحث فقط في عام 2013 وبنسبة تساوي (1.9%) من عدد الباحثين في العالم ولأغير.[54]

وقد كان بديهيا أن يفضي هذا العدد المحدود من الباحثين العرب إلى أن يستمرالإنتاج العلمي العربي، ولاسيما المنشورفي دوريات علمية محكمة ورصينة، هو الآخر محدودا.فخلال الفترة: (2008-2018)بلغ مجمل البحوث العربية المنشورة (410.549)بحثا. وقد جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى وبعدد بلغ (112.565) بحثا وبنسبة (25%) من مجمل الإنتاج العلمي العربي. وبالمقابل جاءت جزر القمرفي أخر الدول العربية وبعدد لا يتجاوز 68 بحثا. [55]

وعلى الرغم من أن الإنتاج العلمي العربي قد ازداد بعدعام 1967 تدريجيا جراء النمو الكمي لواقع التعليم العالي العربي، إلا أن الرقم المذكور في أعلاه يُعد منخفضا.ومما ساعد على ذلك ضعف عموم منظومة البحث والتطوير العلمي في الوطن العربي، ووجود ثمة مشاكل حقيقية تعيق تطورها وإنتاجها المعرفي والعلمي ومساهمتهما في عملية التنمية والإبداع،هذا فضلا عن تراجع النزوع الذاتي إلى البحث العلمي لضالة مردوداته المعنوية والمادية، ناهيك عن أن هذا البحث يتم أيضا داخل مراكز للبحث والتطوير تعاني أصلا من مشاكل متعددة، وخصوصا المشكلة المالية الناجمة عن تدني الإنفاق العربي على البحث والتطور.

6.2 ضالة الإنفاق العربي على البحث العلمي

لا تتماثل الدول العربية في نوعية قدراتها المالية. فواقعها الموضوعي يفيد، كما تم ذكره في أعلاه، بتوزعها على مجموعتين: الأولى هي الدول العربية الثرية. أما الثانية فهي مجموعة الدول العربية الآخرى متوسطة أو شديدة الفقر. وقد أفضى هذا الواقع إلى أن تتباين معدلات إنفاق الدول العربية على البحث العلمي. فبينما أضحى مرتفعا نسبيا في جل الدول العربية الثرية، استمر منخفضا في الدول الآخرى: متوسطة وعالية الفقر. على أن تباين إنفاق الدول العربية على البحث والتطوير العلمي لا يلغي أن مجمل إنفاقها عليه يُعد ضئيلا بالمقارنة مع حجم الناتج المحلي الإجمالي العربي. فبينما مثلا بلغ حجم هذا الناتج نحو (2.39)تريليون دولار في عام 2020 وبما يعادل (2.83%)من الاقتصاد العالمي، لم

[53]انظر مثلا،

هجرة-الكفاءات-من- الوطن-العربيhttps://www.new.educ.com

[54]انظر مثلا،

البحث-العلمي-في-العالم-العربيhttps://www.hespress.com

[55]نقلا عن،

https://www.arsco.org/articaj-detail-1658-8-0

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

تتجاوز النسبة المخصصة منه للتعليم العالي، وبضمنها للبحث والتطوير، نحو (0,2) بالمقارنة مع نسبة (3,5%) في الدول الأوربية.[56]

وإدراكا لمخرجات هذا الإنفاق الحكومي المتواضع جدا على البحث والتطوير في تعطيل بناء رأس المال العلمي العربي، لم يتوان مفكرون ومثقفون وتربويون عرب عن دعوة صناع القرار العرب إلى توفير الموارد المالية الكافية للارتقاء بالبحث والتطوير باعتباره رافعة مجدية من أجل صناعة المستقبل العربي الواعد. بيد أن هذه الدعوة،كسواها،استمرت، في العموم، دون استجابة حقيقية. ومما ساعد على ذلك تقاطع هذه الدعوة مع أولويات صناع القرار العرب، ولاسيما أولوية التسلح الممتدة منذ زمان سابق طويل. وبهذا الصدد،تشير بيانات البنك الدولي إلى أن إجماليالآنفاق العسكري للدول العربية خلال عام السنوات العشر (2009-2018) بلغ نحو1477 مليار، وبحصة بلغت في عام 2018 نحو (7.4%) من الإنفاق العسكري العالمي.[57]

وفضلا عما تقدم من المرجح أن يبقى الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير العلمي معتمدا على ما يخصص له رسميا ضمن موازنة التعليم العالي، سيما وأن دعمه من مصادر أخرى من داخل المجتمع لا يُعد محتملا في زمان المستقبل المتوسط. فمثل هذا الدعم يتطلب توافر هذا المجتمع العربي أو ذاك على وعي حقيقي بجدواه. إن مثل هذا الوعي يحتاج إلى تحولات داخليةجوهرية،اقتصادياوثقافيا،سابقة عليه.

وإدراكا لخطورة ديمومة الحال العربي، علميا وتقنيا، على حاضر العرب ومستقبلهم، عُقدت المؤتمرات والندوات، وكَثرت الدراسات. وبجميعها أريد تشخيص كوابح الارتقاء العربي سبيلا علميا لمعالجتها لاحقا. بيد أن هذا الجهد الممتد في الزمان لم يفلح، في العموم، في دفع العديد من صناع القرار العرب إلى الارتقاء باستجابتهم إلى مستوى هذه الكوابح، وكأن بين بعضهموالعلموالارتقاء الحضاري العربي عداء شديد.

3. خاتمة

غني عن القول إن منظومات البحث والتطوير العلمي في الدول العربية تختلف فيما بينها من حيث مخرجاتها. بيد أن هذا الاختلاف لا ينفي أن ثمة قاسم مشترك مهم يجمع بينها، هو إنها لم تساعد على بناء إنسان يفكر فيتساءل، ويتساءل ليحتار، ويحتار ليبحث، ويبحث لينتج ويبدع. ومن ثم لم تستطع هذه المنظومات، ولمدخلات تحكمت في حركتها من داخل مجتمعاتها، من بناء إنسان عربي مستقبلي التوجه يبدأ بالتفكير وينتهي بالأبداع، ومن ثم يكون قادرا على المشاركة الفاعلة في عملية الارتقاء الحضاري بمجتمعه إلى أفاق أرحب. وهنا لنتذكر أن الأصل في الحداثة العلمية يكمن في بلورة إستراتيجية تعمد إلى تعظيم دور التوظيف العلمي في تكوين رأس المال على الصعد المختلفة، وهذا الأصل يتناقض مع عموم الواقع العربي الراهن.

إن المعاناة الناجمة عن مخرجات الواقع المأزوم لجل منظومات البحث والتطوير العربية قد عطلت من قدراتها على أن تكون بمثابة القاطرة التي يمكن أن تقود عملية الارتقاء الحضاري في الوطن العربي، وهو الأمر الذي يستدعي تبني إجراءات حضارية حاسمة ترمي حصيلتها إلى إعادة هيكلتها على نحوٍ جديد يساعد على الارتقاء بنوعية استجابتها إلى مستوى تحديات القرن الحادي والعشرين. هذا إذا كنا نتطلع لنهوض أوطاننا وأمتنا العربية، وبناء المستقبل الأفضل من الماضي والحاضر. فتوظيف العلم توظيفا إبداعيا يمكن أن يكرر تجارب دولية عديدة ناجحة. مثالها تجارب ماليزيا وسنغافورة. فصناع القرار فيهما عندما أتخذوا قرار الارتقاء بمجتمعاتهم، فإنهم عمدوا إلى إعادة هيكلة واقعها وبضمنه منظومات البحث والتطوير الخاصة بهم. وقد نجحوا. وقد أضحت كل من هاتين الدولتين، وعلى غرار بعضسواها، من بين الدول السائرة في طريق التقدم وخلال زمان ليس طويلا، بعد أن كانتا تنتميان إلى فئة الدول بالغة التخلف.

على الرغم من تلك المدخلات المتعددة والدافعة إلى ديمومة التردي والتراجع العربي، إلا أن العلاقة الطردية الموجبة بين ديمومة التخلف الحضاري وديمومة التخلف العلمي، تتطلب أن يضحى الارتقاء بالعلم وتطبيقاته العملية في الوطن العربي من بين الأولويات الإستراتيجية العربية.

ونفترض أن الآخذ بأربعة أنماط مهمة من السلوك العربي قد تساعد على تأمين هذا الارتقاء:

---

[56] نقلا عن،
https://www.aleqt.com/2021/06/l08/article_2108306.html

[57] نقلا عن،
https://www.aljazeera.net

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

أولها. أن يصبح الطلاق السابق بين جل صناع القرار العرب والعقول والكفاءات العربية من سمات زمان مضى.

وثانيها. التوسع الكيفي لمؤسسات التعليم العالي والتقني للارتقاء بنوعية التعليم بكافة مستوياته وطرائقه، متفاعلا مع السعي لتأمين المستلزمات المادية والعلمية لتأمين نجاح هذا الارتقاء.

وثالثا. تبني سياسات تجمع في أن بين الحد من هجرة العقول العربية، وبين الاستفادة منها وهي خارج أوطانها، فضلا عن دفعها إلى العودة اليها، مع تأمين تلك المتطلبات الأساسية، التي تساعد على الاستفادة من قدراتهم العلمية في دعم عملية التنمية العربية المستدامة. وبهذا الصدد، لنتذكر تجربة عربية رائدة، هي تجربة العراق الرائدة في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، والتي تجسدت في قانون عودة الكفاءات، والذي افضى إلى عودة مئات منهم، في الآقل، إلى العراق، وقد كنا نحن منهم، ومن ثم مشاركتهم الفاعلة في تامين الارتقاء الحضاري للعراق، وبضمنه دعم صموده خلال سنوات الحصار (1990-2003).

رابعا، دعم البحث والتطوير العربي ماديا ومعنويا، وبضمنه تحسين ظروف عمل أعضاء هيئات التدريس.

لذا، لنتعلم من الحكمة الصينية القائلة:" لا تجعل من الزمان يركض بسرعة وبما يؤدي إلى صعوبة اللحاق به، ولا تجعله يتباطأ وعلى نحوٍ لا يضحى مفيدا لإنضاج أية سياسة." فنحن بحاجة إلى الآسراع في الخطى ولكن بعد دراسة وإستشراف.

4.فهرس المصادر

-البلاوي، د.حازم. (1999). نحن والعرب. عصر المواجهة أم التلاقي، القاهرة: دار الشروق.

- الجابري، محمدعابد.(1988) .إشكاليات الفكر العربي المعاصر، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

-الجميلي، د. حميد .(1997) استشراف مستقبل الاقتصاد العربي في ظل المتغيرات الدولية بغداد: بيت الحكمة، قسم الدراسات الاقتصادية.

----------. المشهد الاقتصادي العربي الراهن واستشراف خيارات السيطرة على المستقبل. في الرابط التالي:

https://www.Researchgatw net. Location/283577827_almshad_alqtsady_alaraby_alrhan/link/56409e1208aec/448fa5ff27d/almshad-alaqtsady-alaraby-alrahan.pdf

-الحميدي،محمد، " مستوى التبادل التجاري العربي من أضعف النسب في العالم". في الرابط التالي:

https://www.aawsat.com

-الداغستاني، عبد الرزاق. (1996). " فارق الآمن الاقتصادي في الآمن العربي"، في كتاب: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، باريس: مركز الدراسات العربي-الأوربي.

-الراوي،عزة،" خسائر التجارة البينية العربية "، في الرابط التالي:

https://www.albawabhnews.com/4250913

-الرمضاني، مازن. (1997). " العلم والتنمية في عالم متغير،" مجلة أم المعارك، بغداد، العدد 10.

- ----------. (1988). " في الثقافة السياسية"، في كتاب: الثقافة، بغداد: المجمع العلمي.

- ----------. (1991). السياسة الخارجية. دراسة نظرية، بغداد: مطبعة دار الحكمة.

- ----------. " مستقبل العرب في عام 2020: ثلاثة مشاهد". (2012)، مجلة قضايا سياسية، بغداد. العددان 27و28.

- ----------. دراسات المستقبلات واستشرافمشاهد المستقبل. (2020)، لجزائر: الموج الأخضر للنشر.

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

- ----------." جامعة الدول العربية ومعطيات حاضر المستقبل". (2022)، مجلة كل العرب، باريس. العدد 34.

- ----------. " جامعة الدول العربية ومستقبلان الحاضر". (2022)، مجلة كل العرب، باريس. العدد 35.

- ----------."الأمن القومي العربي وتحديات المستقبل". (2022). مجلة كل العرب،باريس، العدد 47.

-العشماوي،المستشار محمد سعيد.(1987) . الاسلام السياسي، القاهرة: مطبعة أطلس.

-الفضيل،محمود عبد.المشهد الاقتصادي العربي. (2000). في كتاب: السيد ياسين واخرون، الوطن العربي بين قرنيين، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

-السلاوي، محمد اديب." البحث العلمي في العالم العربي. قضية لا مشكلة ". يتوافر على الرابطالتالي:

https://artpress.ma/articale/1651

-الشاوي، د. سلطان. (1988). " الثقافة القانونية"، في كتاب:الثقافة، بغداد: المجمع العلمي.

-الفارسي، عبد الرزاق. (2001). الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

-الفيل،ا.د. محمد رشيد. (2000). الهجرة وهجرة الكفاءات العربية والخبرات الفنية، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

-بركات،حليم. (2000). المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- ----------. (2001). " هجرة الأدمغة العربية. ظاهرة اجتماعية"، مجلة المستقبل العربي،بيروت، العدد 266.

- توفلر، الفين. (1992). تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة، ترجمة فتحي بن نشوان، طرابلس: دار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلان.

-جميل، رباب علي، " التبعية الغذائية العربية والآمن القومي العربي: الأسباب والآثار". يتوافر على الرابط التالي:

. Meu.edu.jo/libraryTheses/586778d099204_1.pdf https://www

-رفعت، عصام. (1998) ."افاق العالم العربي الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين"، مجلة الملف، باريس، العدد 87.

-زحلان، أنطوان. (1981). مشكلة هجرة الكفاءات العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي.

-زكريا، د. فؤاد. (1978). التفكير العلمي،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

-زكي، رمزي. (1988). الاقتصاد العربي تحت الحصار، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

-سعد حافظ محمود، محرر،(9819). الاقتصاد العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين، القاهرة: معهد التخطيط القومي.

-سعيد، اللواء علي حسن. (1977). الآمن القومي وإستراتيجية تحقيقه، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

-شرابي، هشام. (1977). البنية البطركية. بحث في المجتمع العربي المعاصر، بيروت: دار الطليعة.

-عبد العليم، مرسي محمد. (2015). "مشكلات اعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية وأثارها على هجرة أصحاب الكفاءات النادرة، المجلة العربية لبحوث التعليم العالي،الأردن، العدد 1.

-عمران، كامل محمد صالح. (1994). دور التنمية الثقافية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، في كتاب: المستقبل الثقافي للعالم الإسلامي من خلال واقعه المعاصر، الرباط: منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

-علي. يونس حمادي. (1998)." الآمن البشري في المجتمع العربي"، مجلة الحكمة، بغداد. العدد 2.

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369
-كرم،انطوانيس. (1982). العرب أمام تحدي التكنولوجيا، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

-نصر، د. هيثم. (1997). هروب العقل واليد العاملة وتأثيرهم على مستقبل المنطقة العربية، في كتاب: تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد، باريس: منشورات مركز الدراسات العربي-الأوربي.

---

*أستاذ العلوم السياسة/ السياسة الدولية ودراسات المستقبلات/لندن

رئيس وحدة استشراف المستقبلات/ المعهد العالمي للتجديد العربي